بيان

يوم الخميس 2 أبريل عام 2015، و بمقر سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و بحضور وزيرة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (MPTIC) السيدة زهرة ردوري وأمينها العام السيد بن كريد ، رئيس وأعضاء المجلس والمدير العام لسلطة الضبط و كذا المدير العام لبريد للجزائر، حفل تقديم شيك التعويض بموجب عام 2013، لتغطية العجز المتسبب إلى بريد الجزائر نتيجة إيصال الخدمة البريدية الشمولية الموكلة إلى المشغل البريدي التاريخي من قبل الحكومة. هذا بموجب تقديمه لجميع المواطنين، بأسعار في متناول الجميع، خدمات بريدية ذات جودة ومحددة المواصفات في دفتر شروط الخدمة الشمولية المبرمة بين بريد الجزائر الدولة. هذه الخدمات ترتكز على :

- جمع ونقل وتسليم الرسائل التي يصل وزنها إلى 2 كغ والطرود التي يصل وزنها إلى حد أقصى قدره 20 كغ.
- المعاشات والولايات الاجتماعية.
- خطابات برايل (خطابات العمي)، والبرقيات.

بعد الخطابين الافتتاحيين للسيدة الوزيرة ورئيس سلطة الضبط، اللذان أكدا على ضرورة تطوير خدمة البريد الشمولية بتحسين جودة الخدمة التي تنطوي تحتها و إبراز أهميتها في تعزيز إقتصاد بريدي شمولي وتكاملي.

السيد ناصر سايح، المدير العام لبريد الجزائر، تلقى رسميا على يد السيدة الوزيرة، شيك تعويض المحرر من سلطة الضبط لصالح مؤسسته. أعرب السيد سايح، في كلمة قصيرة، عن امتنانه للسيدة الوزيرة لتشريفها الحفل، كما قدم تشكراته لسلطة الضبط للجهود التي بذلتها في معالجة هذا الملف. و أضاف بأن هذا التعويض يعتبر بمثابة حافز لبذل المزيد من الجهود في تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمستخدمين والتزم باسمه ونيابة عن موظفي بريد الجزائر بتقديم كل الجهود في هذا الاتجاه.